

جامعة القاهرة - فرع الفيوم
كلية دار العلوم

الزواج بنية الطلاق

دراسة فقهية تأصيلية

الدكتور/ يوسف عبد الرحمن الفرت
مدرس بقسم الشريعة الإسلامية

جمادى الأولى ١٤٢١هـ - أغسطس ٢٠٠٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، و أودع سبحانه في البشر من الصفات ما يصلح بها شأنهم ، و جبلهم على أمور و تصرفات ..الأصل فيها أن تكون سليمة،و أن يكون الإنسان بها كريما في نفسه،كريما بين الناس ،وذلك لأنه عرف سبيل الخير فارتضاها سلوكاً،واتجه إلى الفضائل فكانت له في الحياة نبراساً ، و اهتدى بهدى الله ورسوله فكان عبداً ربانياً وهو بذلك كله قد اختار السبيل القويم ..اختار الفطرة التي تتمثل في أعمال الصالحات .. وفي ذلك يقول الله سبحانه:

"فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم و لكن أكثر الناس لا يعلمون" (١)

ومن الفطرة السليمة لدى الإنسان السوى - بله المخلوقات جميعها - أن يتم تزواج بين الذكر والأنثى .. "و من كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون" (٢)

ومن الثمرات المأنوسة للزواج أن يرزق الله الزوجين بنين و حفدة ، يعمر منهم الكون و تأنس لهم النفوس ، و تسعد بهم القلوب ، و يستشعر الأهل من أجلهم المودة و الأمن و الاستقرار ، و دوام الراحة و الطمأنينة، إذ إنهم

رباط ما بين الأزواج ، و زينة الحياة الدنيا، و من هنا امتن الله على عباده
بالزواج المثمر الدائم، فقال عز من قائل:

"المال والبنون زينة الحياة الدنيا" (٣)
و قال : "و الله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً و جعل لكم من أزواجكم بنين

و حفدة و رزقكم من الطيبات" (٤)
و الزواج المستقر الدائم هو الذى يسعى إليه من البشر العقلاء، و يستهدفه
من الناس العالون، و يتسم به من الخلق عباد الرحمن الذين يتمنون كما وصفهم
ربهم - أن يوفقهم الله سبحانه فى حياتهم الأسرية: "الذين يقولون ربنا هب لنا من

أزواجنا و ذرياتنا قررة أعين" (٥)
و لا شك فى أن "استقرار العين على الزوجة أساس العفاف و الطهر
و استقرارها على الذرية أساس الرضا، و حصانة من الحسد" (٦)

و هذا هو السنن الحق فى الزواج الذى ارتضاه الله سبحانه و رسوله لعباده، فإذا
قامت علاقة بين الرجل و المرأة ليس لها من الأسس ما يحمي نوام العشرة
و استمرار الزوجية، فإن فى ذلك مخالفة عن أمر الله و رسوله، و ضلالاً
عن سواء السبيل.

و سنعرض فيما يأتى لصورة من العلاقات بين الرجل و المرأة
فى المجتمع المسلم اختلف فى حكمها العلماء من لدن صحابة رسول الله -

صلى الله عليه وسلم - أو من بعدهم، فتغايرت - لذلك - التوجهات والتصرفات
بإزائها ، و هى :

الزواج بنية الطلاق

وسوف نتعرف إلى أى مدى ينطبق على هذا الزواج معنى الزواج الذى
حده الله سبحانه و رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، من خلال عرض الآراء
المختلفة فى هذه القضية، و الأدلة التى اعتمدها القائلون بهذا الرأى أو ذاك
و مدى الصلة بين الآراء و أدلتها ، و بيان أثر ذلك فى حياة الناس
و نحدد - منذ البداية - أننا لا نستهدف إلا وجه الحق، و توضيح أدلته ؛ و إعلاء
كلمة الله و رسوله، و الله يقول الحق ، و هو يهدى السبيل.

الزواج بنية الطلاق

آراء العلماء فيه ، و أدلة كل رأى ، و بيان الرأى الأمثل

الزواج بنية الطلاق

الزواج دائم:

إن من شروط الصحة لصيغة عقد الزواج أن تكون "مؤبدة"، لأن الأصل في الزواج دوام العشرة ، و استمرار المودة و السكن بين الزوجين ، و هذا هو المتفق عليه بين علماء المسلمين من أهل السنة و الجماعة .
أما قضية الزواج بنية الطلاق فقضية أثارها علماء الإسلام قديماً و حديثاً و بينوا رأيهم فيها ، و أصبح لدى الناس في عصرنا الحاضر اهتمام شديد بها لانتشارها ، و ذبوع أمرها ، و اتساع دائرة الواقعين فيها بقصد و عن وعى و بخاصة أولئك النفر من القادرين مالياً من شباب الدول الإسلامية و العربية أو كهولهم ، الذين يسافرون إلى بلاد شتى في العالم الإسلامي، أو العالم بعامة لطلب علم ، أو لتجارة ، أو لسياحة ، أو لقضاء إجازة صيفية أو دورية ... و يرون أنه لا مانع - في الوقت نفسه - من أن يقضوا و طرهم من الناحية الجنسية مع بنات هذه البلاد المختلفة أو نسائها ، و بخاصة في أوروبا و أمريكا طالما بقي أحدهم في هذا البلد أو ذاك .

فتوى معاصرة:

و قد اعتمد هؤلاء على فتاوى لعلماء كبار فى بلدهم بحل الزواج على نية الطلاق و من ذلك ما ورد إلى الشيخ / عبد العزيز بن باز - رحمه الله - و كان المفتى العام فى المملكة العربية السعودية ، قال له السائل : "سمعت لك فتوى على أحد الأشرطة بجواز الزواج فى بلاد الغربية ، و هو ينوى تركها بعد فترة معينة ، كحين انتهاء الدورة أو الإبتعاث.....؟"

ورد الشيخ - رحمه الله - قائلاً : " نعم ، لقد صدرت فتوى من اللجنة الدائمة و أنا رئيسها.. بجواز النكاح بنية الطلاق ، إذا كان ذلك بين العبد و بين ربه إذا تزوج فى بلاد غربة ، و نيته أنه متى انتهى من دراسته ، أو كونه موظفاً و ما أشبه ذلك فلا بأس بهذا عند جمهور العلماء ، و هذه النية تكون بينه و بين الله - سبحانه - و ليست شرطاً .

و كونه تزوجها على سنة الله و رسوله و لكن فى قلبه أنه متى انتهى من البلد سوف يطلقها ، فهذا لا يضره ، و هذه النية قد تتغير ، و ليست معلومة و ليست شرطاً بل هى بينه و بين الله فلا يضره ذلك ، و هذا من أسباب عفته عن الزنى و الفواحش و هذا قول جمهور أهل العلم ، حكاة عنهم صاحب المغنى "موفق الدين بن قدامة" - رحمه الله - " (٧)

العرف و الفتوى :

و هذه الفتوى تستدعى الدراسة و التأمل ، و تتطلب الوعى بكل كلمة جاءت فيها ؛ لأنها صدرت عن عالم جليل ، له مكانته بين العالمين و المتعلمين فى بلاد العالم الإسلامى كافة ، ثم إن الشيخ رحمه الله أسندها إلى القائلين بها و هم جمهور العلماء .. و قد كان من أهل الدراية بمذاهبهم و بخاصة مذهب الحنابلة الذين ذكر منهم الشيخ موفق الدين بن قدامة.

و نزيد الأمر جلاء و توضيحاً فنقول : إننا اليوم فى عصر يسمى بعصر الانفجار المعرفى ، أو عصر ثورة الاتصالات ، ليسرها و سهولتها و من هنا فإن شأن الفتوى- كغيرها من أمر العلم- لم يعد كشأنها منذ عشرات السنين- دع عنك مئات السنين- إذ كان الأمر- حينذاك- لا يعدو السائل و المفتى و المحيطين بهما. لكننا اليوم فى عصر يوصف العالم فيه بأنه قرية صغيرة- لا يكاد بسبب ثورة الاتصالات- يختفى فيه أمر أو يحال بينه و بين الناس فى أى شأن من شئون الناس: سياسيا ، و اجتماعيا و اقتصاديا و دينيا... بل يستطيع كل راغب فى الحصول على علم أو معرفة أمر ما أن يحصل عليه فى دقائق معدودات ، موثقا منسوبا إلى صاحبه ، أو الجهة التى صدر عنها.

نقول هذا لننبه إلى أن مثل هذه الفتوى شاعت بين الناس و ذاعت ، و ظهرت آثارها فى العالمين، و طبقتها بوعى أو بغير وعى من يدري أبعادها أو لا يدري!!

و من هنا ينبغي أن نناقش كل ما جاء فيها ، و نوثقه و نرجعه إلى أصوله
و من ثم نبدي رأينا في الموضوع بأسره ، و نوضح التبعات المترتبة عليه
من خلال آراء العلماء ، و جهودهم المختلفة المبثوثة في أمهات الكتب
و مصادر المعلومات.

علماء المذاهب أجازوه :

تكاد كلمة فقهاء المذاهب الأربعة تتفق على صحة
الزواج بنية الطلاق ، و من أبرز من صرح بهذا الإمام مالك ، و الإمام
الشافعي ، و الحنفي ، و الحنابلة ، و القاضي عياض ، و ابن عبد البر ، و الباجي
و ابن قدامة . و نورد فيما يأتي أقوالهم و منها:
أقال الإمام مالك : " و قد يتزوج الرجل المرأة على غير إمساك ، فيسره أمرها
فيمسكها ، و قد يتزوجها يريد إمسакها ، ثم يرى منها ضد الموافقة فيفارقها ، يريد
أن هذا لا ينافي النكاح ، فإن للرجل الإمساك أو المفارقة ، و إنما ينافي النكاح
التوقيت " . (٨)

و قال مالك أيضا : " و ليس على الرجل إذا نكح أن ينوي حبس امرأته
و حسبه إن وافقته ، و إلا طلقها " . (٩)

و قال كذلك فيمن تزوج امرأة لا يريد إمساكها ، إلا أنه يريد أن يستمتع بها مدة ، ثم يفارقها قال : "ذلك جائز ، و ليس من الجميل ، و لا من أخلاق الناس " ومعنى ذلك ما قاله ابن حبيب: إن النكاح وقع على وجهه ، و لم يشترط شيئا. (١٠)

و هكذا يظهر لنا أن مالكا رحمه الله يرى من حيث الشكل صحة هذا الزواج من حيث استكمال الزواج شرائطه ، و أما النية على الطلاق فذاك أمر قد يتغير بحسب الزوج لزوجته ، و عدوله عن نيته طلاقها ، لكنه مع ذلك يرى أن هذا ليس من أخلاق أهل الكمال من كرام الناس ، فإنه تصرف ينطوى على نية لو صرح بها صاحبها ما تم الرضا به زوجا من البداية.

٢- قال الإمام الشافعي رحمه الله : "و إن قدم رجل بلدا ، و أحب أن ينكح امرأة، و نيته و نيتها ألا يمسكها إلا مقامه بالبلد ، أو يوما أو اثنين أو ثلاثة.... غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقا لا شرط فيه ، فالنكاح ثابت ، و لا تفسد النية من النكاح شيئا ، لأن النية حديث نفس، و قد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم ، و قد ينوى الشيء و لا يفعله و ينويه و يفعله ، فيكون الفعل حادثا غير النية". (١١)

٣- رأى بعض علماء الحنابلة أن الزواج بنية الطلاق صحيح ، و على رأس القائلين بهذا الرأي الموفق بن قدامة. قال :
"و إن تزوجها بغير شرط إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر ، أو إذا انقضت حاجته في هذا البد ، فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم ... و الصحيح أنه

و جاء (في الأم ٤/٤٤) : "إنه أراد أنه ينكح امرأة ، و نوى الأرحم
و لا يوما أو عسرا ، أيضا أراد أنه يقضي منها وطرا ، و كذلك نوت هي
منه ، غير أنها عقدا النكاح مطلقا على غير شرط ، فإنه قال : هذا
حل ، قيل له : و لم تفسده بالنية إذا كان العقد صحيحا ؟
وقال أيضا (في كتابه إبطال النكاح ٧٠٧) :
"إنه لا يفسد عقدا ببدأ ، إلا بالعقد نفسه ، لا يفسد بشي و يفسده ،
و لا ما يقع ، و لا بغيرهم ، و لا بالطلب ، و كذلك كل شيء ، لا يفسده
إلا بعقده... ألا ترى لو أنه عهد بغيرها نكح رنية أعجبية ، أو كسيفة

لا بأس به ، و لا تضر نيته ، و ليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته
و حسبه إن وافقته ، و إلا طلقها"
و هذا هو الرأي الثاني في المذهب ، و قد نصره الموفق بن قدامة و ابن تيمية
و غيرهما. (١٢)

٤- أن أبا حنيفة و أصحابه و الثوري أيضا قالوا بصحة الزواج بنية الطلاق
قال ابن عبد البر :
" و قالوا كلهم - ما خلا الأوزاعي - : إنه إذا نكح المرأة نكاحا صحيحا بغير
شرط و لكنه نوى ألا يحبسها إلا شهرا ، أو مدة معلومة ، فإنه لا بأس به
و لا تضره نيته إذا لم يكن ذلك من شروط نكاحه". (١٣)

و هكذا ظهر لنا أن علماء المذاهب الأربعة و غيرهم وافقوا على صحة
الزواج بنية الطلاق ، و في ذلك قال القاضي عياض:
" و أجمعوا على أن من نكح نكاحا مطلقا ، و نيته ألا يمكث معها إلا مدة
نواها فنكاحه صحيح حلال". (١٤)

علة الفتوى :

ترجع العلة في فتوى صحة الزواج بنية الطلاق عند الإمام مالك
إلى قوله: " و قد يتزوج الرجل المرأة على غير إمساك ، فييسره أمرها
فيمسكها" الخ ، و ترجع عند الشافعي إلى قوله: " و لا تفسد النية من النكاح
شيئا ، لأن النية حديث نفس ، و قد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم..."

تابع ما ذكره المؤلف

جاء في كتاب الزوج عيسا ، رحمه الله ، طلقها ، فأراد الكتاب
ثم السنة ، ثم عامة حكم الإسلام على أنه العهود إنما ثبت بالظاهر
مقدما ، لا يبرها نية العاقدين ، كانت العهود إذا عقدت في الظاهر
صحيحة أدل الألفظ بوجه غير عاقدها على عاقدها .

إلى آخر ما ذكرناه آنفا... و قد اتفق كل من أجاز هذا الزواج على هذه العلة التي أبداهها الإمامان .

الرأى الآخر :

فى الوقت الذى أجاز فيه الزواج بنية الطلاق عامة الفقهاء ، وجدنا من العلماء من اعتبره حراما ؛ لأنه لا يعدوا أن يكون زواج متعة ، و من أشهر من أفتى بهذا الإمام الأوزاعى الذى قال : " لو تزوجها بغير شرط ، و لكنه ينوى ألا يحبسها إلا شهرا أو نحوه و يطلقها ، فهو متعة ، و لا خير فيه " . (١٥) بل إن المشهور من مذهب الحنابلة أن الزواج بنية الطلاق يعتبر باطلا ، و ذكر المرداوى فى الإنصاف بعد أن تكلم عن المتعة ، و أنها حرام- فائدة قال فيها : " لو نوى بقلبه فهو كما لو شرطه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه و عليه الأصحاب " .

و هكذا صرح بأن نية الطلاق لا يصح الزواج معها ، لأنه إذا شرط فى عقد الزواج ذلك لم يتم الزواج ، ثم قال : " و قيل : يصح . و جزم به فى المغنى و الشرح ، و قالوا : هذا قول عامة أهل العلم ، إلا الأوزاعى " . (١٦) و هكذا عرض الرأيين ، و اعتبر عدم الجواز هو المشهور فى المذهب و لهذا فإنه " إذا لم يذكر الأجل فى صيغة العقد ، و لكن نوى فى سره أن يمكث معها مدة ، فإنه باطل ، إلا إذا نوى أنها امرأته ما دام حيا " . (١٧) و لما سئل الشيخ ابن عثيمين عن الزواج بنية الطلاق أجاب بأنه إن نوى ذلك بدون أن يشترطه ، فالمشهور من مذهب الحنابلة أنه حرام ، و أن العقد فاسد لأنهم يقولون : إن المنوى كالمشروط.... (١٨)

و قد عرض ابن تيمية فى هذه المسألة أقوالا ثلاثة فى مذهب أحمد فقال :
" قيل: هو نكاح جائز ، وهو اختيار أبى محمد المقدسى ، وهو قول الجمهور
(و هو القول الذى ذكرناه سابقا ، و قد وافق ابن تيمية ابن قدامة فى رأيه).
و قيل : إنه نكاح تحليل لا يجوز ، و روى عن الأوزاعى ، و هو الذى نصره
القاضى و أصحابه فى الخلاف (و هو الرأى الذى نعرضه الآن).
و قيل : هو مكروه ، و ليس بمحرم. (١٩)

شبابنا و الملهة المأساة :

عرضنا آراء العلماء فى مسألة الزواج بنية الطلاق
و وجدنا من يبيحها ؛ لأن شكل الزواج قد تم ، و منهم من يحرمها ، لأنها مثل
نكاح المتعة أو نكاح التحليل ، و كلاهما حرام ، و منهم من اكتفى بأنه زواج
يكره إتمامه على هذا النحو .
و قد اختلفت أمور الناس فى زماننا ، بل تباينت فى النصف الأخير من
القرن العشرين نتيجة سهولة السفر و الانتقال من بلد إلى آخر ، و أصبحت
حركة الناس دائبة فى نواح شتى من العالم: للتعليم ، و السياحة ، و التجارة
و العلاج ، و قضاء المصالح المختلفة
و قد جددت فى حياة الناس أنماط من السلوك و التصرفات ، ما كان
الأولون يرتضونها بل كانوا يرفضونها ، لأنها عيب أو فيها انحراف ، أو بعد
عن جادة الحق و الصراط المستقيم ، و لذلك وجدنا أن الأمور الآن - بشأن
هذا الزواج الذى ينوى فيه الرجل الطلاق - تجرى فى صورة ملهة مأساة

لا تتفق مع المقاصد الشرعية للزواج ؛ إذ إن كثيرا من الشباب الآن وقد أفاء الله عليهم بالمال الوفير و القدرة على السفر إلى البلاد الأوروبية و غيرها ينغمسون في مثل هذا الزواج ، حتى ليتزوج أحدهم في الشهر الواحد عدة زوجات ، يتزوج هذه و يطلقها ، و يثب على الأخرى فيتزوجها ثم يطلقها... و هكذا ."

و يستمر الدكتور/صالح آل منصور في عرض صورة الواقع المؤلم، و بخاصة في أمريكا فيقول:

"و نكر لي أحدهم أنه يعرف شابا مسلما تزوج في غربته في أمريكا تسعين فتاة...و أن كثيرا من الشباب أنجبوا أولادا من تلك الزوجات و طلقوهن، فكان حظهن و حظ أولادهن الضياع و التشرذم ، و ليس الأمر كذلك فحسب بل إن كثيرا من الفتيات المسلمات ، و من أسلمن من الفتيات اللاتي أصبن بهذه المصيبة ارتدن عن الإسلام!!!" (٢١)

بعد عن الجادة :

لاشك في أن هذه المعلومات مثيرة لكوامن النفوس ، و محركة لأشجانها فأى بلاء حاق بالمسلمين من جراء عدم و عيهم بغاية الأحكام في الإسلام...!!! ثم أى و عى لذلك المسلم الذى انحدر بالزواج الذى يقصد به السكن و المودة..و الحب و الألفة و المرحمة إلى علاقة تفنقر كل هذه الجوانب الطيبة التى تتفق مع المقاصد الشرعية للزواج .

فإذا قصد المسلم في غربته إلى الزواج فالأصل أنه يلتزم فيه أخلاق المسلم
وآداب الإسلام التي يأتي في مقدمتها قوله تعالى (فإمساك بمعروف أو تسريح

بإحسان). (٢٢)

فأين ذلك التسريح بإحسان من رجل مسلم يدع زوجته وأولاده منها في
غربة وتنقطع بهم بعد سفره الأسباب ، فلا يكادون يجدون مأوى ، أو يحصلون
على معاش ثم لا يلين لهم فؤاده ، ولا يرق من أجلهم قلبه ، ولا يعيده وعيه
الديني إليهم ليحميهم أو ليحملهم ، ويكفيهم شر الحاجة وذل الفاقة.

أ يكون هدف الزواج الوصول إلى امرأة يعيش معها الرجل ، ثم يتركها
و لا يلبث أن يعود إلى موطنه ، ولا يجرؤ-عادة- على أن يكشف عن زواجه
في الغربة ؟!! إن هذا دليل في نظرنا و نظر كل المنصفين فيما نرى على أنه
يستشعر أنه ارتكب جريمة ، أو فعل ما يلام به ، ويحاسب عليه و لو كان يعلم
أن سلوكه شرعي سليم ، ويستشعر أن تصرفه حق ، لأنه قام على فتوى شرعية
ما خاف عاقبة ، وما خشى نتيجة ، ولأعلن أنه تزوج في غربته ، لأن الأصل
أنه تزوج على سنة الله ورسوله .

نقول هذا سلفا ؛ لأن البعض سيقول : إن شروط الزواج وأركانها متحققة
فالنكاح صحيح.

وهذا ما نرى أنه يمكن أن يقبل ، ويقبل على أساسه قول جمهور العلماء
بصححة الزواج بنية الطلاق ، يوم كان المسلم يعلن زواجه هناك وهنا ، ولا
يخفي أمرا ، ولا يكون صاحب نية غير مرضية عنده أو لا ، بل عند أصحاب
النفس اللوامة ، وإلا فقيم ينسرب أحدهم إلى بيته في موطنه الأصل ، مخفيا

فعلته التي خلف آثارها من ورائه في بلاد الغربية، وخلف آثارها في العالمين
طعنا على الإسلام وأهله ٢٠٠!!؟

ولا يغيب عنا أن أمثال هؤلاء قد اجترأوا على تعاليم الإسلام وأخلاقياته
إذ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين والمسلمات أن يكونوا من
الذواقين والنواقات؛ وإلا فقيم يتزوج أحدهم في فترة محدودة- أكثر من تسعين
فتاة؟ وكم من المآسى والمشكلات خلف وراءه؟! وكم من النقد اللاذع، وجام
الغضب على الإسلام والمسلمين نتيجة هذا التصرف الشائن؟

إن مما وسم به عصرنا الذي نعيشه أنه عصر الانحلال الجنسي، لكنه ما كان
ينبغي لمسلم، بل أقول: ما كان يصح من مسلم أن يندس نفسه، وأهل دينه
بمثل ما يفعل الآخرون من المشركين أو غيرهم من أهل هذه البلاد، فالمسلم
الذي يفعل فعلهم - لا شك- ذهب جياؤه، و اضمحل إيمانه، و اهتزت قيم
الإسلام و مثله العليا لديه .. و ما كان له أن يقع فيما يقع فيه من لا دين له
أو لا حياء عنده !!

إن اللجا إلى أن العلماء أو بعضهم أفتوا بصحة الزواج بنية الطلاق لا
يعنى أن تكون صورة هذا الزواج كريةة إلى هذا الحد الذي وصف أنفا؛ إن
العيب في الناس الذين سلكوا هذه السبيل غير المرضية؛ لأن العلماء الذين
أفتوا بهذا هم العلماء أنفسهم الذين يفتون ويحرصون على أن يبينوا أهمية
المعاشرة بالمعروف، أو التسريح بإحسان.

فأى تسريح بإحسان هذا الذي حكى لنا من قبل، وقد وقع من رجال
منسوبين إلى الإسلام مع نساء انتسبن إليهم زواجا، و مع أطفال منهم رضع

أو غير رضع لم يعرفوا من طعم الحياة إلا فراق الآباء لأمهاتهم و لهم؛ فراق
ظلم و بغى و عدوان ؛ لأن هؤلاء الرجال ابتعدوا عن تحمل تبسعات
الزوجات و الأبناء ، فى الوقت الذى كلفهم الإسلام رعايتهم ، و العناية بشئونهم

لأن الرجل فى أهل بيته راع ، و مسنول عن رعيته .
و قد حث الرسول الكريم الرجال على الرفق بالنساء ، و بخاصة الزوجات فقال
بعد أن ضرب المثل الأعلى فى حسن التعامل معهن : " خيركم خيركم
لأهله ، و أنا خيركم لأهلى " (رواه الترمذى عن عائشة . الحديث رقم ٣٨٩٥) .
و هذا من اسس القوامه التى قال الله فيها : (الرجال قوامون على النساء بما
فضل الله بعضهم على بعض ، و بما أنفقوا من أموالهم) (٢٣)

إن أهمية المقاصد الشرعية فى الزواج ، تقتضى أن تقوم الأسرة المسلمة
على أساس من المودة و السكن و التراحم ، فذلك ما وجه إليه الله سبحانه فى
قوله : (و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، و جعل بينكم
مودة و رحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (٢٤)

فأين السكن و السكينة ؟ و أين المودة و المرحمة فى زواج قام على نية الطلاق؟
و هى نية لا يصح أن ينعقد على أساسها زواج ؛ لأن النية فى الإسلام أساس كل
عمل ، و مناط كل توجه فى حياة الإنسان المسلم . قال رسول الله صلى الله
عليه و سلم : " إنما الأعمال بالنيات ، و إنما لكل امرئ ما نوى " و هو حديث
صحيح رواه الجماعة .

إننا نرى أنه لا فرق بين الزواج بنية الطلاق و بين زواج المتعة الذى حرمه
رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى يوم القيامة ، و أجمع علماء الأمة على
تحريمه و بطلانه ؛ لأنه زواج مؤقت ، و الأصل فى الزواج أن يبني على

التأبيد ، و لذلك فالزواج بنية الطلاق زواج باطل محرم كزواج المتعة ، إذ إنه لا فرق بينهما إلا من حيث الشكل ، و العبرة في الأعمال بالمقاصد و المعانى لا بالألفاظ و المبانى كما اتفق على ذلك علماء الفقه و الأصول .

إن بعض المسلمين هم- للأسف- السبب في أن أعداء الإسلام يتناولونه بالقدح و يتهمون على تشريعاته ؛ و ما علموا أن الخطأ يكمن في تصرفات خاطئة منهم ؛ فإن الإسلام لا يرتضى هذه التصرفات و لا يقبلها الله تعالى و لا رسوله صلى الله عليه و سلم ، و لا وقعت من السلف الصالح ، و لا من صالحى المؤمنين .

الأصل فى الأبضاع التحريم :

ذكر الشيخ صالح آل منصور فى رده على من أباح الزواج بنية الطلاق حجة قوية ، و تفنيدا لرأيهم شديدا فقال :

" أليس من المعلوم أن الأصل فى الأبضاع التحريم ، وهذا بالإجماع ، فإذا كان كذلك فإنها لا تستباح إلا بما دل الدليل على حلها ، و أين الدليل على إباحة الزواج بنية الطلاق ؟ !

قد يقال : إن هذا النكاح توافرت فيه شروط النكاح و أركانه ، فهو نكاح صحيح و الجواب : أنه نكاح صحيح فى الظاهر ، و تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح لأن نية الطلاق أمر بينه و بين الله تعالى ، أما فى باطن الأمر و حقيقته

فالنكاح على هذه الصورة حرام ، و ليس النكاح الذى شرعه الله تعالى
و ليس النكاح الذى يوافق مقاصد الشارع " . (٢٥)

أزواج متعة أم تحليل!!؟
و من الردود القوية ، و الأدلة الدامغة على ما يجرى فى زماننا من زواج
بنية الطلاق.

" أنه زواج لا يختلف عن نكاح المتعة ، و نكاح المحلل ؛ لأن ظاهر الزواج
بنية الطلاق الاستدامة ، و باطنه الانقطاع و الاكتفاء بنيل اللذة وحدها ، أو نيلها
مع الخدمة ، و العزم على قطع حبل هذا النكاح ، و حل عقده فى وقت لاحق
مستقر لدى الزوج ، معلوم لديه فإذا كان نكاح المتعة و نكاح المحلل حرامين
بالنص ، فما أجدر أن يلحق بهما هذا النكاح " . (٢٦)

و هذا القول السابق شد انتباهى ، و أثار إعجابى ، و هو من كلام الشيخ
/ صالح اللحيدان من علماء السعودية ، و من تلاميذ الشيخ ابن باز و من
المتقنين لمذهب الحنابلة ، و العارفين لرأى ابن قدامة . لكن الرجل هنا أثر
الحكم فى القضية بما يناسب زماننا ، و ما يتفق مع كرامة ديننا ، و مع مثاليات
تشريعته السامية ، التى لا تترك الحبل على الغارب ، لشباب أو كهول لم
يرعوا حق الله سبحانه فى إناث استحلن فروجهن ، و لم يؤدوا لهن ما عليهم
من شروط تجاههن ، مع أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " إن أحق
الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج " . (٢٧)
و قال عمر بن الخطاب : " مقاطع الحقوق عند الشروط " . (٢٨)

ثم استطرد الشيخ اللحيدان في بيان عدم جواز الزواج بنية الطلاق فقال :
" و إذا كان المحلل أثما و عمله محرما ، و لم يعلم بنيته أحد و لو كان ينوى لم
شمل أسرة فرقتها الطلاق ، و أريكها حمق الزوج أو الزوجين ، فإن من
يريد متعة النفس و نيل الشهوة جدير بأن يكون حكمه كذلك " . (٢٩)
ثم يعرض الشيخ اللحيدان أن بعض فحول العلماء لهم في المسألة قولان :
أحدهما : بجواز الزواج بنية الطلاق و ثانيهما : بمنعه و تحريمه .
و من هؤلاء الشيوخ الذين لهم رأيان الشيخ ابن تيمية ، ثم يؤكد الرجل أن
" المتعين هو الأخذ بما وافق الدليل ، و تمشى مع قواعد الشريعة ، و اندرج
في سبيلها القويم " (٣٠)

ثم قال : " و كون شيخ الإسلام - ابن تيمية - رحمه الله - له رأيان
في المسألة يحملنا على أن نقول : إن الجدير بشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه
الله - أن يكون رأيه الخاص بإباحة هذا النكاح كان في أول أمره ، تبعا للموفق
(ابن قدامة) و لمن كان على هذا القول ، ثم استبان له الرأي بعد اتساع دائرة
علمه ، و إحاطته بالسنة و مقاصد الشريعة ، و تعمقه في الغوص على
مدلولات النصوص ، و حكمة التشريع ، فصار إلى خلاف الرأي الأول .
إن حماية الأمة من الوقوع في الحرام ، أو الاحتيال عليه ، و لو لم يقصد
بها الاحتيال - أمر متعين ، و من عرف ما وقع فيه الناس و يقعون يجزم أن
الحق - إن شاء الله - مع من منع من هذا النكاح الذي لم تصحبه نية كريمة
ولا قصد نزيه ، و ربما جر إلى فساد عريض ، و إضاعة نزية كثيرة " . (٣١)

و من عرض النصوص السابقة استبان لنا أن فتوى الشيخ ابن باز ليست هي الوحيدة من علماء السعودية ، فقد وجدنا من تلاميذه و محبيه من يفتى بمنع الزواج بنية الطلاق و هما الشيخ صالح اللحيدان ، و الدكتور صالح المنصور. و لا ريب في أن العلماء إنما يستهدفون بيان الحق الذي به يقتنعون.

زواج غش و خداع:

على أن بعض العلماء الذين يشار إليهم بالبنان قد اعتبر الزواج بنية الطلاق قائما على الغش و الخداع .
و من هذا ما جاء في تفسير المنار قال :

" إن تشديد علماء السلف و الخلف في منع المتعة يقتضى منع النكاح بنية الطلاق ، و إن كان الفقهاء يقولون : إن عقد النكاح يكون صحيحا إذا نوى الزوج التوقيـت و لم يشترطه في صيغة العقد ، و لكن كتمانـه إياه يعد خداعا و غشا ، و هو أجـدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيـت و يكون بالتراضى بين الزوج و المرأة ووليها ، و لا يكون فيه من المفسدة إلا العبث بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية ، و إيثار التثقل في مراتع الشهوات بين الذواقين و الذواقات ، و ما يترتب على ذلك من المنكرات ، و ما لا يشترط فيه ذلك يكون على اشتماله على ذلك غشا و خداعا يترتب عليه مفسد أخرى من العداوة و البغضاء ، و ذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقة " . (٣٢)

و قريب من هذا فتوى الشيخ ابن عثيمين في الإجابة عن استفتاء من شخص أراد أن يذهب إلى الخارج لأنه مبتعث ، فأراد أن يتزوج من هناك لمدة معينة ثم بعد ذلك يطلق هذه الزوجة دون أن يخبرها بأنه سوف يطلقها ، قال الشيخ في إجابته :

" هذا النكاح بنية الطلاق لا يخلو من حالين : إما أن يشترط في العقد بأنه يتزوجها لمدة شهر ، أو سنة ، أو حتى تنتهي دراسته فهذا نكاح متعة ، و هو حرام ، و إما أن ينوي ذلك بدون أن يشترطه فالمشهور من مذهب الحنابلة أنه حرام ، و أن العقد فاسد لأنهم يقولون : إن المنوى كالمشروط ؛ لقول النبي عليه الصلاة و السلام: " إنما الأعمال بالنيات ، و إنما لكل امرئ ما نوى "

و الرأي الثاني لأهل العلم في هذه المسألة أنه يصح أن يتزوج المرأة و في نيته أن يطلقها إذا فارق البلد ، كهؤلاء الغرباء الذين يذهبون إلى الدراسة هناك و نحو ذلك ... قالوا : لأن هذا لم يشترط ، و الفرق بينه و بين المتعة أن المتعة إذا تم الأجل حصل الفراق شاء الزوج أو أبي ، بخلاف هذا فإنه يمكن أن يرغب في الزوجة و تبقى عنده، وهذا أحد القولين لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣)

ثم أبدى رأيه فقال : و عندي أن هذا صحيح ، ليس بمتعة لأنه لا ينطبق عليه تعريف المتعة ، لكنه محرم من جهة أنه غش للزوجة و أهلها ، و قد حرم النبي عليه الصلاة و السلام الغش و الخداع .

وواضح من فتوى الشيخ أنه يرى الزواج بنية الطلاق حتى لو صحه بعض العلماء و أباحوه ؛ فإنه لا شك حرام من جهة أنه غش و خداع. ثم أضاف : إنه يكون حراما من جهة أنه إساءة إلى الإسلام وأهله ؛ من حيث إن بعض الناس يذهبون إلى هذه البلاد (الأوربيية والأمريكية وغيرها) فقط للزواج ثم يبقى الواحد منهم ما شاء الله مع هذه الزوجة التي نوى أن زواجه منها مؤقت ثم يرجع ، و اعتبر الشيخ هذا محظورا عظيما فيكون سد الباب فيه أولى ؛ لما في هذه المسألة من الغش و الخداع والتغريب ولأنها تفتح لكثير من الناس الباب لتعدى محارم الله . (٣٤)

ولا شك أن البحث يرى أن الزواج بنية الطلاق حرام في زماننا هذا الذي عم فيه الفساد و طم ، و أصبح الناس لا هم لهم إلا قضاء شهواتهم ، وكان الواجب يقتضيهم أن يتمثلوا القيم الإسلامية ، و الأهداف الدينية التي حددها القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة للزواج الذي يقوم على أساس من المودة والسكن والتراحم والاستقرار ، و كل ذلك يؤدي إلى الاستمرار في الحياة الزوجية ، و الفرح بثمرات هذه الحياة من بنين و حفدة.

ويبقى أن نقف عند كلمة طيبة ونذكر بها ، من كلمات إمام دار الهجرة "مالك ابن أنس" - رحمه الله - وهو يفتى في الزواج بنية الطلاق ، قال :

" ذلك جائز ، وليس من الجميل ، ولا من أخلاق الناس "

فقد بين بحس العالم الفقيه ، وإدراكه لمقاصد الشريعة أن الأمر وإن بدا صحيحا في الشكل ، لكنه في حقيقته ومعناه لا يرضاه أهل الكمال من الناس

ولا يقبل عليه أصحاب العقول الراجحة ، وأولو الألباب الذين لا يقبلون في حياتهم غشا ولا خداعا .
ولعل قارئنا يسأل : ما سبب إبراز علماء السعودية بخاصة في مبتدأ هذا البحث ووسطه ومنتهاه ؟

وتتمثل إجابة هذا السؤال في أن المملكة العربية السعودية - هي أكبر دول الخليج العربي والجزيرة العربية- وقد أفاء الله تعالى على هذه المنطقة في النصف الأخير من القرن العشرين بخير عميم ، و ثروات طائلة من البترول وأثر ذلك في رفاه أبناء هذه المنطقة ، وطالبهم التمتع بطيبات الحياة.. فاندفع الكثيرون من شبابهم و الكهول إلى التنقل في بلاد العالم العربي والإسلامي بل في بلاد العالم كله.

ثم إن الأكثرين من أبناء السعودية قد ألفوا- كغيرهم من المسلمين- طلب الفتيا فيما يعن لهم من شؤون الحياة، فكان أمر الزواج بنية الطلاق احد شجون هؤلاء الذين يغتربون لمآرب شتى في بلاد العالم ، سواء أكان قصدهم إليها للتجارة أم لطلب العلم ، أم للسياحة ، أم للراحة ، أم للعلاج.

ومن الإنصاف أن نقول : إن آراء علمائهم في مسألة الزواج بنية الطلاق مثلت في حقيقتها - كما سبق البيان - آراء علماء الإسلام الأولين و الآخرين من حيث إن بعضهم أجاز الزواج بنية الطلاق وهم جمهور العلماء، وبعضهم:

منع هذا الزواج وحرمة وقارنه بزواج المتعة، أو التحليل، كالإمام الأوزاعي
والرأى المشهور لدى الحنابلة، وبعضهم قال: إنه برغم صحة الزواج شكلاً
فإنه غش وخداع، لا يصح لمسلم أن يقبل عليه أو يفعله، لأن "الأعمال بالنيات"
كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو رأى الشيخ "محمد عبده"
فى تفسير المنار.

الخاتمة

و بعد :

فإذا كان البحث قد عرض الآراء المختلفة للعلماء في مسألة الزواج بنية الطلاق ، فإن هذا يقتضينا أن نصرح برأى البحث في هذه القضية ولا ريب في أن الرأى الأمتل في نظرنا هو الرأى القائل بتحريم هذا الزواج وتجريم فاعله ؛ إذ إن الناس في زماننا هذا اختلفت صلاتهم بالأحكام الشرعية ، و اختلفت - للأسف - علاقتهم بالقيم الدينية ، و بعدوا عن المثل العليا الإنسانية ومن ذلك أن بعضهم اتخذ من فتاوى بعض العلماء في هذا الشأن ذريعة لارتكاب حماقات ، و الوقوع في مزالق ياباها الإسلام ، و يندد بفاعلها بل ينفر منها أصحاب الطبع السوى ، و الخلق المستقيم ، و من هذه الحماقات و تلك المزالق أن بعض المسلمين لم يراع المقاصد الشرعية التى استهدفها الإسلام من الزواج ، من حيث بناء الأسرة على المحبة و المودة و المرحمة و بناء الزواج على نية التأييد التى تكون سببا في حرص كل من الزوجين على الآخر و من هنا يأتى الحب ، و يدوم الوفاق ، و يستمر السكن و الألفة ، و يسود التراحم العلاقة الأسرية .

و ينبغى أن نبين أن ما صحت به الفتوى في زمن لا يصلح لكل زمن ، و من هذا القبيل الفتوى بصحة الزواج بنية الطلاق ، التى قال بها كثير من العلماء ، يوم كان المسلمون يتقون الله في دينهم ، و في الناس من حولهم ، أما في زماننا هذا فينبغى - بل يجب - أن نأخذ بقول القائلين من العلماء بمنع هذا الزواج و تحريمه و ذلك هو الرأى المشهور في مذهب الحنابلة ، و رأى الإمام الأوزاعى ، و هو الرأى

الذى يرى البحث أنه الأرجح و المناسب لزماننا هذا ؛ و ذلك من باب سد
الذرائع ، و لتجنب ألوان البلاء التى تمثلت فى الطعن على الإسلام و أهله؛ إذ إن
اعداء الإسلام و سموا المسلمين بأنهم أهل شهوات و نزوات ، و وصفوا الإسلام
بأنه دين يسمح بتلك الشهوات و النزوات ، و ضربوا لذلك الأمثلة ، و منها : ما
حاق بالفتيات اللاتى تزوجن ، و طلقهن أزواجهن بزعم أن الزواج بنية
الطلاق مسموح به فى دين الإسلام .

إن دين الإسلام يرفض أن يكون الغش و الخداع أساسا فى التعامل بين الناس
و هذا رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول لصاحب صبرة الطعام التى وجد بها
بلا : " من غش فليس منا " ولم يقبل منه اعتذاره (رواه الترمذى عن أبى هريرة
- تحت رقم ١٣١٥ - و قال : حديث حسن صحيح) . فحرم الغش فى أمر ربما
هان احتمالاه ، فكيف إذن يمكن أن يقبل أن تقوم العلاقة الأسرية - على جلالها
و أهميتها - على أساس من غش و خداع ، يوم يتزوج الرجل و يبدي أمام
الناس أنه زواج دائم ، و يخفى فى نفسه نية الطلاق الذى عزم على تنفيذه يوم
ينتهى السبب الذى من أجله عقد هذا الزواج . فهو بسبب هذا الغش زواج محرم
و باطل .

ثم إن دين الله سبحانه يقيم أمر الزواج على العشرة الطيبة ، و يجعل
المعروف أساسا مكينا فى بناء العلاقة الأسرية ، أما إذا اختلف الزوجان
و ساءت الأمور بينهما إلى حد لم يكن بعده بد من الفراق ، فإن الله سبحانه يوجه
المسلم إلى أن يكون منصفا لزوجته ، حريصا على أن يوفىها حقها ، و ذلك مثل
الزوج الصالح الذى يكرم زوجته إن أحبها ، و لا يظلمها إن كرهها و هو بذلك
كله يمثل قول الله سبحانه : " فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٣٥) .

بسم الله الرحمن الرحيم

وإلا فلا يسمح الإسلام للرجل بالزوجة الأخرى، قال تعالى: "فإن خفتن ألا الذي يكون فيه الزواج زواج سكن ورحمة، ومودة وتآلف ومحبة، قال تعالى: مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". (٣٧)

هدى الله المسلمين جميعا إلى ما فيه خيرهم و فلاحهم ، حتى يكونوا - بحق - خير أمة أخرجت للناس .

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

هوامش وتعليقات

- (١) الآية ٣٠ من سورة الروم .
- (٢) الآية ٤٩ من سورة الذاريات .
- (٣) الآية ٤٦ من سورة الكهف .
- (٤) الآية ٧٢ من سورة النحل .
- (٥) الآية ٧٤ من سورة الفرقان .
- (٦) نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم . للشيخ محمد الغزالي
ص ٢٤٨ الناشر / دار الشروق - القاهرة - بيروت - الطبعة الثالثة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، و انظر الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)
ج ١٣ ص ٨٢ الناشر / دار الكتاب العربي للطباعة و النشر - القاهرة
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- (٧) الأنكحة الفاسدة و المحرمة و المختلف فيها (من فتاوى الشيخين : ابن
باز ، و ابن عثيمين - من علماء المملكة العربية السعودية) ص ٢٣٦ .
- (٨) المنتقى شرح موطأ الإمام ملك ، للإمام الباجي (القاضي أبي الوليد
سليمان بن خلف .. الباجي الأندلسي ، المتوفى في سنة ٤٩٤ هـ) ج ٣

هوامش وتعليقات

ص ٣٣٥. الناشر / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان (طبعة مصورة
عن الطبعة الأولى لمولاي عبد الحفيظ سنة ١٣٣٢ هـ).

(٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (مرتبا على الأبواب
الفقهية للموطأ ج ١١ ص ١٠٦ . و الكتاب بتحقيق / أسامة بن إبراهيم
و حاتم بن أبو زيد . الناشر / الفاروق الحديثة للطباعة و النشر
القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(١٠) المنتقى .. ج ٣ ص ٣٣٥.

(١١) الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إبريس الشافعي ج ٥ ص ٧١ طبع
الشعب .

(١٢) المغنى لابن قدامة (موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد
ابن قدامة المقدسي الجماعلي الدمشقي الصالحى الحنبلى
(٥٤١-٦٢٠ هـ) .. ج ١٠ ص ٤٨، ٤٩ تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن
التركي ود/عبد الفتاح محمد الطو . الناشر / هجر للطباعة و النشر

و التوزيع و الإعلان . الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .
وانظر / مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ ص ١٤٧ نشر دار عالم الكتب
الرياض . ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

(١٣) التمهيد .. لابن عبد البر ج ١١ ص ١٠٦ .

هوامش وتعليقات

(١٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج٩ ص ١٢٨ . الناشر / دار إحياء التراث العربي . بيروت - لبنان . الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى في سنة ١٢٥٥ هـ . المجلد الثالث ج١ ص ٥٤٨ . الناشر / دار الخير - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(١٥) التمهيد ج ١١ ص ١٠٦ ومختصر اختلاف العلماء . تصنيف أبي جعفر الطحاوي . اختصار أبي بكر الجصاص الرازي ج ٢ ص ٣٠٧ و صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٢/٩ .

(١٦) المقنع ، والشرح الكبير ، و معهما الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف . لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي ٨١٧ - ٨٨٥ هـ ، تحقيق / د . عبد الله بن عبد المحسن التركي - ج ٢٠ ص (٤١٦ ٤١٧) .

(١٧) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (قسم الأحوال الشخصية) تأليف / عبد الرحمن الجزيري ج ٤ ص ٨٢ . الناشر / دار الإرشاد للطباعة والنشر .

(١٨) الأنكحة الفاسدة و المحرمة و المختلف فيها ص ٢٣٧ .

(١٩) مجموع فتاوى ابن تيمية .. ج ٣٢ ص ١٤٧ . الناشر / دار عالم الكتاب . الرياض ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

هوامش وتعليقات

(٢٠، ٢١) الزواج بنية الطلاق من خلال أدلة الكتاب و السنة ، و مقاصد الشريعة الإسلامية . تأليف الدكتور /صالح آل منصور . الناشر /مكتبة دار الحميضي . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ص ٨٨ - ٩٠

(٢٢) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٢٣) الآية ٣٤ من سورة النساء .

(٢٤) الآية ٢١ من سورة الروم .

(٢٥) الزواج بنية الطلاق ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢٦) من كلام الشيخ " صالح اللحيدان " رئيس المجلس الأعلى للقضاء و هو عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية . في تقديمه لكتاب " الزواج بنية الطلاق ... " ص ١٣ - ١٥ .

(٢٧) الحديث صحيح رواه عن عقبة بن عامر الإمام أحمد بن حنبل ، و رواه البخاري ، و مسلم ، و أصحاب السنن الأربعة .

انظر /صحيح الجامع الصغير و زيادته (الفتح الكبير) . تأليف /محمد ناصر الدين الألباني المجلد الأول - الجزء الثاني ص ٤٣ . الناشر المكتب الإسلامي - بيروت - و دمشق . الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢٨) مجموع فتاوى ابن تيمية .. ج ٣٢ ص ١٦٤ .

(٢٩ - ٣١) الزواج بنية الطلاق - مقدمة الشيخ /صالح اللحيدان ص ١٥ ، ١٩ .

هوامش وتعليقات

(٣٢) تفسير القرآن الحكيم المسمى (تفسير المنار) للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده تأليف / السيد محمد رشيد رضا . الجزء الخامس ص ١٥ الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٣ م .

(٣٣، ٣٤) الأنكحة الفاسدة و المحرمة و المختلف فيها - فتوى الشيخ ابن عثيمين .. ص ٢٣٧ . أما حديث " إنما الأعمال بالنيات .. " فقد رواه البخاري في سبعة مواضع من صحيحه أولها : في ١ - كتاب بدء الوحي (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه و سلم - انظر : (فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري . لابن حجر . الناشر / دار المعرفة .. بيروت) ٤٧ و قد رواه بقية الجماعة ، و قال الشوكاني : " لم يبق أحد من أصحاب الكتب المعتمدة لم يخرج له سوى مالك ، فإنه لم يخرج له في الموطأ " .

انظر / نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . الإمام محمد بن علي الشوكاني . الجزء الأول ص ١٢٦ . الناشر / دار الخير - دمشق و بيروت .

(٣٥) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٣٦) من الآية ٣ من سورة النساء .

(٣٧) الآية ٢١ من سورة الروم .

ثبت المصادر و المراجع

القرآن الكريم

- ١- الأم . للإمام الشافعي (أبي عبد الله محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)
طبع الشعب .
- ٢- الأئكة الفاسدة و المحرمة و المختلف فيها (ضمن فتاوى ابن باز و ابن
عثيمين من علماء المملكة العربية السعودية) .
- ٣- تفسير القرآن الحكيم . المسمى (تفسير المنار) . للأستاذ الإمام / محمد عبده
تأليف / محمد رشيد رضا ، الناشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- ٤- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى و الأسانيد (مرتبا على الأبواب الفقهية)
تحقيق / أسامة بن إبراهيم ، و حاتم بن أبو زيد . الناشر / الفاروق الحديثة
للطباعة و النشر - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٥- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و سننه
و أيامه (صحيح البخارى) لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى
١٩٤-٢٥٦ هـ .. الناشر / المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة الأولى سنة
١٤٠٠ هـ
- ٦- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبى عبد الله محمد بن أحمد
الأنصارى المتوفى سنة ٦٧١ هـ . الناشر / دار الكاتب العربى للطباعة
و النشر . الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- ٧- الزواج بنية الطلاق ، من خلال أدلة الكتاب و السنة و مقاصد الشريعة الإسلامية ، تأليف الدكتور / صالح آل منصور . الناشر / مكتبة دار الحميضي - الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٨- صحيح البخاري طبع استانبول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٩- صحيح الجامع الصغير و زيادته (الفتح الكبير) . تأليف / محمد ناصر الدين الألباني . الناشر / المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق . الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٠- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١ هـ) . تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي . طبع استانبول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١١- صحيح مسلم بشرح النووي . الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . الناشر / دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان .
- ١٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري . للإمام الحافظ ابن حجر (أحمد ابن علي العسقلاني ٧٧٣-٨٥٢ هـ) . رقم كتبه و أبوابه و أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي . و قام بإخراجه و تصحيحه : محب الدين الخطيب . الناشر دار المعرفة . بيروت . لبنان .
- ١٣- كتاب الفقه على المذاهب الأربعة .. . قسم الأحوال الشخصية . تأليف / عبد الرحمن الجزيري . الناشر / دار الإرشاد للطباعة و النشر .
- ١٤- مجموع فتاوى ابن تيمية . نشر دار عالم الكتب - الرياض ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

١٥- مختصر اختلاف العلماء . تصنيف : أبي جعفر الطحاوى . المتوفى ٣٢١هـ ، اختصار : أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازى . المتوفى ٣٧٠هـ . تحقيق د/ عبد الله نذير أحمد . الناشر / دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

١٦- المغنى لابن قدامة (موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى الجماعلى الدمشقى الصالحى الحنبلى ٥٤١-٦٢٠هـ) تحقيق الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركى و الدكتور / عبد الفتاح محمد الحلو . الناشر / هجر للطباعة و النشر و التوزيع . القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٧- المقنع ، و الشرح الكبير ، و معهما الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ج ٢٠ ص (٤١٦-٤١٧)

و مؤلف المقنع هو : موفق الدين ابن قدامة المقدسى ٥٤١هـ - ٦٢٠هـ . و مؤلف الشرح الكبير هو : شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى ٥٩٧-٦٨٢هـ .

و مؤلف الإنصاف .. هو : علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان بن أحمد المرداوى ٨١٧-٨٨٥هـ .

و محقق الكتاب هو : الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركى . الناشر هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٨- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك . تأليف القاضى أبى الوليد سليمان .. الباجى الأندلسى . المتوفى سنة ٤٩٤هـ . الناشر / دار الكتاب العربى .

بيروت . لبنان . (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى لمولاي عبد الحفيظ
١٣٣٢ هـ .

- ١٩- نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم . للشيخ / محمد الغزالي...
الناشر / دار الشروق . القاهرة . بيروت . الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م
- ٢٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . للإمام
محمد بن علي الشوكاني . الناشر / دار الخير . دمشق - بيروت .